الأمم المتحدة

A/71/328/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2016

Original: Arabic

الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢

الجمهورية العربية السورية ٢

101016 071016 16-17074 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

رد الجمهورية العربية السورية بخصوص القرار ١٦/٧٠

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية تأييدها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦/٧٠ المعنون ”القدس“، وتدعو المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس، وإلغاء كافة التدابير التشريعية والإدارية الباطلة التي تهدف إلى تغيير مركز المدينة وهويتها، كما تدعو إلى اتخاذ خطوات جدية وفعلية لوقف الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة بحق أبناء الشعب الفلسطيني في القدس، وعلى رأسها الممارسات الاستيطانية، وممارستها الرامية إلى المساس بالأماكن المقدسة فيها. إن تحقيق السلام العادل والشامل يستوجب إلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على الدوام أن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يستوجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وللأراضي العربية الأخرى، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، كما دأبت سورية على تأكيد مطالبتها بالالتزام الكامل بالقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، التي تشكل مرجعية عملية السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١، ومن المؤسف تغاضي المجتمع الدولي عن سلوك إسرائيل، ككيان استيطاني قام على الاحتلال والتوسع، وغير معني بالسلام، فقد استمرت في اعتداءاتها على دول المنطقة، وفي انتهاكها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وردت على جميع مبادرات السلام بالمراوغة والتذرع بذرائع شتى لمحاولة تكريس الاحتلال.

تجدد الجمهورية العربية السورية رفضها قرار الكنيست الإسرائيلي المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والمتضمن إجراء استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية، وهو ما يعتبر انتهاكاً واستخفافاً بالقانون الدولي الذي يحرّم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كما يمثل تحدياً جديداً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بدون أيّ تمييز أو انتقائية، كما يستلزم تفعيل اتفاقيات جنيف للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لإرادة المجتمع الدولي المعبر عنها في قراراته العديدة.

رد حكومة الجمهورية العربية السورية بخصوص القرار ١٧/٧٠

دأب المجتمع الدولي منذ قيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في العام ١٩٦٧، على تكرار رفضه لهذا الاحتلال، وعلى مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وقد جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٧/٧٠ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والمعنون ''الجولان السوري''، مطالبتها إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما أعادت الجمعية العامة في قرارها ٩١/٧٠ المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والمعنون ''الجولان السوري المحتل''، مطالبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي نص، من ضمن جملة أمور، على بطلان قرار إسرائيل المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري، واعتباره لاغياً وباطلاً ولا شرعية له على الإطلاق، كما طالبت الجمعية العامة، إسرائيل بإلغاء قرارها هذا على الفور.

وعلى الرغم من مرور ٤٩ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وبالرغم من مطالبات قرارات الشرعية الدولية المتكررة إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان السوري وبوقف ممارساتها القمعية اليومية ضد المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاستيطاني وانتهاكاتها الصارخة لكل المواثيق والأعراف الدولية، فإن إسرائيل ما زالت تدير ظهرها غير آبهة بكل القرارات الأممية، وبالقوانين الدولية، وتستمر في احتلالها للجولان السوري في انتهاك المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية دون أي رادع، مستفيدة من مظلة الحماية من المساءلة المقدمة لها من بعض أعضاء مجلس الأمن.

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل، بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى الأمين ورئيس مجلس الأمن

صادرتين بالوثيقة S/2016/354 المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، دعت حكومة الجمهورية العربية السورية الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى التدخل الفوري لإدانة عقد مثل هذا الاجتماع والمطالبة بعدم تكرار مثل هذا العمل اللامسؤول، خاصة وإنه يعقد على أرض سورية محتلة. وفي هذا الصدد، صدر بيان من مكتب تنسيق عدم الانحياز في نيويورك بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدانت فيه حركة عدم الانحياز عقد الحكومة الإسرائيلية لاجتماعها في الجولان السوري المحتل، واعتبرت القرارات والتصريحات الصادرة عن هذا الاجتماع باطلة ولا أثر قانوني لها. وطالبت إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

ومؤخراً، ابتدعت إسرائيل إضافة جديدة إلى سجلها العنصري والإرهابي، تتمثل في قيامها بتقديم الدعم اللوجستي المباشر للجماعات الإرهابية التي اتخذت من منطقة الفصل مرتعاً لها، بعد انسحاب قوات الأندوف من مراكزهم، إثر تعرض أفراد من عديدهم لعمليات خطف على يد هذه الجماعات، لا بل وقيام إسرائيل بالعدوان الحربي المباشر على أراضي الجمهورية العربية السورية، في أكثر من مرة، دعماً لهؤلاء الإرهابيين، وذلك في انتهاك سافر وخطير لاتفاقية فصل القوات وللقانون الدولي. وكذلك قيام إسرائيل بإدخال أسلحة ومعدات إلى منطقة الفصل، حيث أشارت الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام حول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف) والمؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، بأنه ”ينبغي على قوات الدفاع الإسرائيلية وقف نشر الأسلحة والمعدات غير المسموح بها في المنطقة المقيدة على الجانب (ألفا). كما أن انتهاكات خط وقف إطلاق النار من جانب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد محتمل للتوتر بين الجانبين“.

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية السياسات الاستيطانية التي تنفذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل، غير آبهةٍ بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وآخرها قرار الجمعية العامة ٩١/٧٠، حيث أكدت الجمعية العامة على عدم مشروعية بناء المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل، ومجدِّدةً مُطالبتها لإسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وبشكل خاص الكف عن إقامة المستوطنات، وطالبت الجمعية العامة إسرائيل بالكف عن عمليات البناء المستمر للمستوطنات.

كما تدين حكومة الجمهورية العربية السورية الممارسات والتصرفات الإسرائيلية كافة، الرامية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وقيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بنهب هذه الموارد بشكل ممنهج في انتهاكٍ صارخ لمبدأ السيادة الدائمة

للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، وذلك في مخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ولقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٧٠ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والمعنون ”السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية“. حيث تستمر إسرائيل باستنزاف الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل وبحرمان سكانه السوريين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، بما فيها الموارد المائية، وذلك من خلال تعمد الاحتلال الإسرائيلي هدر تلك الموارد وحصر الاستفادة منها فقط للمستوطنين الإسرائيليين. كما تقوم إسرائيل بتجريف الأراضي المحاذية لخط وقف إطلاق النار في الجولان السوري المحتل وقطع الأشجار. ونذكر، في هذا المجال، قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسحب مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل وتحويلها إلى مزارع للمستوطنين حيث أدى هذا الإجراء الإسرائيلي، المخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، إلى حصول كارثة اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، أسفرت عن تكبيدهم خسائر مادية كبيرة.

وفي انتهاك صارخ جديد للقوانين الدولية، ولاتفاقيات جنيف الأربع، وفي خرق متجدد لقرارات الشرعية الدولية، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي الجولان السوري المحتل، ومنحها دون وجه حق إلى مستوطنين سيُستقدمون للاستيطان في هذه الأراضي، فتحت ما سمي بـ ”مشروع المزارع“، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتقسيم جزء من الأراضي المصادرة لإقامة ٧٥٠ مزرعة، يكون الحد الأدنى لكل مزرعة ٦٥ دونماً. واستقدمت ٩٠ عائلة إسرائيلية هذه السنة للاستيطان في هذه المزارع، وعلى أن يتم استقدام ١٥٠ عائلة جديدة كل عام ليصل مجموعهم إلى ٧٥٠ عائلة. كما منحت السلطات الإسرائيلية مستوطنة نمرود القائمة على أراضي قرى (مجدل شمس – مسعدة – جباتا الخشب – عين قينة) أربعين وحدة سكنية جديدة و ١٠ دونمات للسياحة. إضافة إلى ذلك، قامت إسرائيل بالبدء بالحفر التجريبي للتنقيب عن النفط، حيث باشرت شركة ”افيك“ الإسرائيلية أعمال التنقيب عن النفط بالقرب مما يسمى بـ ”مستوطنة ناطور“، واستكملت أعمال الحفر في موقع التنقيب التجريبي الأول، بحفر عشرة آبار من أجل استخراج النفط السوري، حيث أعلنت الشركة عن اكتشافات نفطية جنوب الجولان السوري المحتل تحتوى على احتياطات كبيرة بطبقة سمكية تصل حتى ٣٥٠ مترا.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تدين قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل إجراء استبيان تحت عنوان ”السياحة البديلة“، بهدف دعم السياحة في المستوطنات الإسرائيلية

في الجولان السوري المحتل، حيث تم الإعلان عن هذا التمويل في مؤتمر عقد فيما يسمى بمستوطنة ”مروم غولان“ بالقرب من قريتي باب الهوى والمويسة السوريتين المدمرتين، وبمشاركة أكثر من ١٠٠ خبير ومستشار في السياحة، لتبادل الأفكار والآراء حول تعزيز السياحة في الجولان السوري المحتل. إن هذا الإجراء انتهاك واضح وصارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها القرار ٩١/٧٠.

وتهيب حكومة الجمهورية العربية السورية، مجدداً، بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة رفض استيراد المنتجات الطبيعية المأخوذة من الأراضي المحتلة أو المصنعة فيها لتعكس بذلك التزامها بالقانون الدولي، وتأكيدها على ضرورة احترام إسرائيل له، فقد وردت معلومات حول قيام المستوطنين في الجولان السوري المحتل بتصدير نبيذ إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره ”مصنعاً في إسرائيل“، علماً بأن هذه أراض محتلة.

وفي تأكيد جديد على إمعان إسرائيل بانتهاكاتها لكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واستمرارا لسياساتها الاستفزازية القمعية والتعسفية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، وبعد عدة أيام على ارتكابها لجريمتها بإعادة اعتقال المناضل السوري صدقي المقت بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، وذلك بعد أن كانت قد أفرجت عنه في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٢، بعد ٢٧ عاماً قضاها في غياهب معتقلات الاحتلال، قامت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ باعتقال (فداء ماجد الشاعر – الشيخ جولان حسين أبو زيد – وئام أبو صالح – معضاد خاطر – جمال رباح وجميعهم من قرية مجدل شمس) وباعتقال (صالح قيس منذر – سعيد فارس دعبوس من قرية عين قنية) على خلفية قيامهم باعتراض سيارة إسعاف إسرائيلية تقل أحد مصابي المجموعات الإرهابية المسلحة الذين ينشطون في منطقة الفصل بدعم من إسرائيل.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، مجدداً، على أن سياسة الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الصورية، التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي تأتي ضمن سلسلة الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل على مدى خمسة عقود من احتلالها للجولان السوري. وتطالب، في هذا السياق، الهيئات الدولية الضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للإفراج الفوري غير المشروط عن جميع المعتقلين السوريين في سجونها ومعتقلاتها.

تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الدولية

للصليب الأحمر، وكل المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، بالضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتأمين ظروف صحية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، خاصة في ضوء الممارسات الإسرائيلية التدميرية بحق البيئة. حيث قامت إسرائيل بدفن نفايات نووية في الجولان السوري وخاصة على سفوح جبل الشيخ في حاويات عمرها الافتراضي ثلاثون عاماً وهي غير آمنة ومعرضة للتشقق وتسرب محتوياتها المشعة على التربة والمياه الجوفية مما يعرض حياة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل إلى خطر الإصابة بالأمراض السرطانية التي ارتفعت نسبتها إلى ٣٠ في المائة من عدد الوفيات. إضافة إلى قيام معسكرات الجيش الإسرائيلي والمعامل العسكرية والمدنية بدفن مخلفاتها ونفاياتها في أراضي الجولان السوري المحتل واستخدام أسمدة ومواد مخصبة للتربة محظورة عالمياً، الأمر الذي من شأنه التأثير سلبياً على حياة وصحة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة قيام الجهات الدولية المذكورة آنفاً بالضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها المتمثلة باتخاذ قرارات جائرة تمنع من خلالها زيارة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لوطنهم سورية عبر معبر القنيطرة، فهذه الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بما تمثله من مخالفة لاتفاقيات جنيف ولكل الأعراف والمواثيق الدولية لا يُسفر عنها سوى المزيد من المعاناة المادية والنفسية والجسدية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، بما يتجاوز كل الحدود القانونية والأخلاقية. لقد ازدادت معاناة أهلنا في الجولان السوري المحتل بسبب سيطرة تنظيم ''جبهة النصرة'' الإرهابي وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة على معبر القنيطرة بدعم مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى، من جملة أمور، إلى منع طلاب الجولان السوري المحتل من العبور إلى وطنهم الأم سورية، لمتابعة دراستهم الجامعية.

تجدد الجمهورية العربية السورية رفضها قرار الكنيست الإسرائيلي المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والمتضمن إجراء استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية، وهو ما يعتبر انتهاكاً واستخفافاً بالقانون الدولي الذي يحرم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كما يمثل تحدياً جديداً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية على الدوام أن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يستوجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وللأراضي العربية الأخرى، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، كما دأبت سورية على تأكيد مطالبتها بالالتزام الكامل بالقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبمبدأ

الأرض مقابل السلام، التي تشكل مرجعية عملية السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١، ومن المؤسف تغاضي المجتمع الدولي عن سلوك إسرائيل، ككيان استيطاني قام على الاحتلال والتوسع، وغير معني بالسلام، فقد اعتدت على دول المنطقة، وانتهكت بشكل مستمر القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وردت على جميع مبادرات السلام بالمراوغة والتذرع بذرائع شتى لمحاولة تكريس الاحتلال.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أخيراً أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، بدون أيِّ تمييز أو انتقائية، كما يستلزم تفعيل اتفاقيات جنيف للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للامتثال لإرادة المجتمع الدولي المعبر عنها في قراراته العديدة.